

Société Tunisienne
de l'Electricité et du Gaz



الشركة التونسية
لل كهرباء والغاز

الإدارة العامة
خلية النفاذ إلى المعلومة

تقرير نشاط خلية النفاذ إلى المعلومة
لسنة 2025

أفريل 2026

الفهرس

التقديم

1. تطور العدد الجملي لمطالب النفاذ إلى المعلومة
2. العدد الجملي للمطالب المعنية بالوحدات المركزية بالشركة
3. العدد الجملي للمطالب المعنية بالاقاليم
4. طبيعة طالبي النفاذ إلى المعلومة
5. شكل المعلومة المطلوبة
6. آجال معالجة مطالب النفاذ إلى المعلومة
7. مآلات مطالب النفاذ إلى المعلومة

التقديم

يُعتبر الحق في النفاذ إلى المعلومة من الركائز الأساسية لترسيخ مبادئ الشفافية والحكم الرشيد داخل الهياكل العمومية، وهو حقّ دستوري أقرّه دستور 25 جويلية 2022 في فصله 38، كما نظمّه القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلّق بحق النفاذ إلى المعلومة.

وفي هذا الإطار، وعملاً بأحكام الفصل 34 من القانون المذكور، تُصدر الشركة التونسية للكهرباء والغاز تقرير نشاطها السنوي حول الحق في النفاذ إلى المعلومة لسنة 2025، والذي يُعدّ التقرير التاسع في هذا المجال.

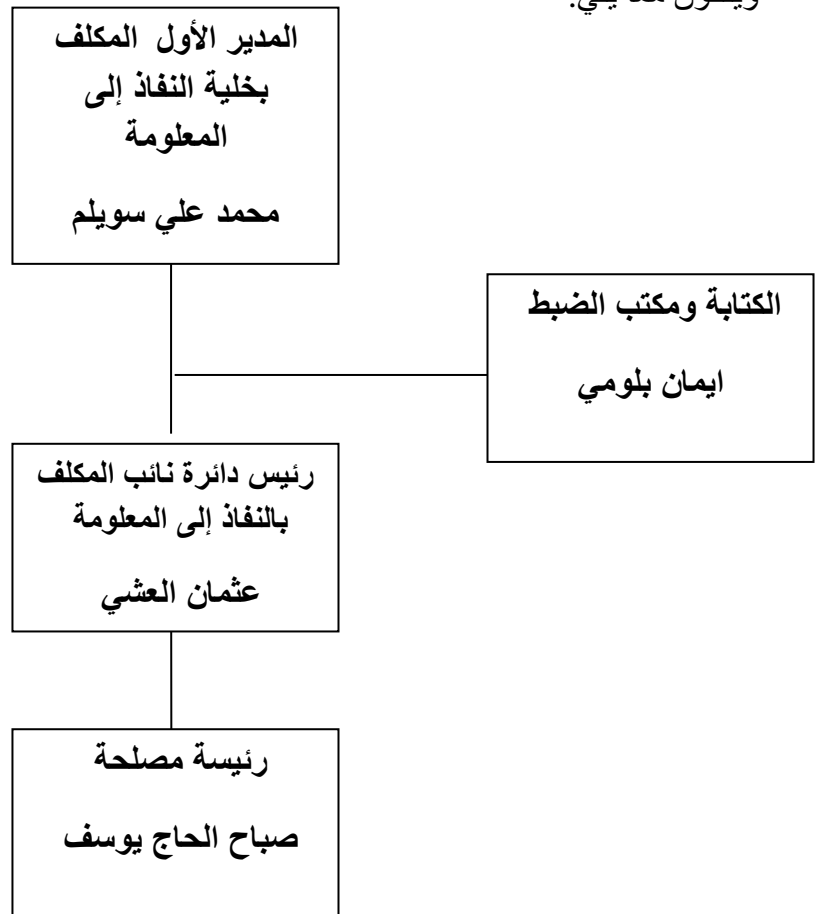
ويهدف هذا التقرير إلى تقديم لمحة شاملة عن واقع ممارسة هذا الحق داخل الشركة من خلال التطرّق إلى المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمطالب الواردة ومعالجتها.

تقديم خلية النفاذ إلى المعلومة:

تم إحداث خلية النفاذ إلى المعلومة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز استناداً إلى المنشور التوجيهي عدد 89-16 المؤرخ في 20 أكتوبر 2016، الذي ضبط مهامها وتنظيمها الداخلي في إطار تفعيل أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلقة بالحق في النفاذ إلى المعلومة. وعملاً بأحكام الفصل 33 من القانون نفسه، تم إلحاق خلية النفاذ إلى المعلومة بالإدارة العامة للشركة، وذلك وفقاً لما نصّ عليه الأمر الحكومي عدد 136 لسنة 2018 المؤرخ في 10 أبريل 2018 والمتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

ويقوم الهيكل التنظيمي للخلية على مبدأ التنسيق المباشر مع مختلف الإدارات التابعة للشركة،

ويتكوّن مما يلي:



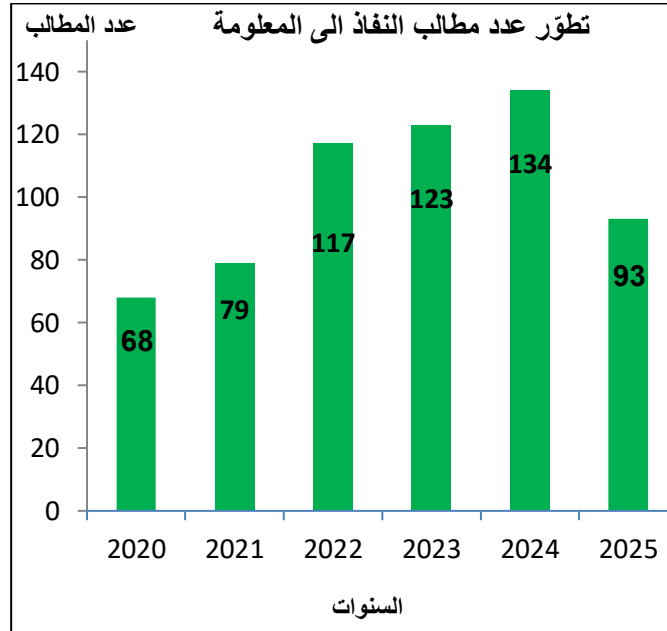
1. تطور العدد الجملي لمطالب النفاذ إلى المعلومة:

ورد على خلية النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2025، 93 مطلب نفاذ إلى المعلومة.

وشهد بذلك عدد المطالب الواردة على الشركة تطوراً متفاوتاً خلال السنوات الأخيرة، حيث تمّ تسجيل 68 مطلباً سنة 2020 مقابل 79 مطلباً سنة 2021، ليرتفع العدد بشكل ملحوظ خلال سنتي 2022 و 2023 مسجلاً على التوالي 117 و 123 مطلباً. وقد تواصل هذا المنحى التصاعدي خلال سنة 2024 ليبلغ 134 مطلباً، وهو أعلى عدد مسجّل منذ انطلاق تطبيق أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016.

ويعكس الجدول التالي تطور العدد الجملي للمطالب الواردة على خلية النفاذ إلى المعلومة منذ سنة

2020.



تتوزع جملة المطالب الواردة حسب وحدات الشركة كما يلي:

- 54 مطلباً تتعلق بمعلومات تنتجها أو تحصل عليها الإدارات المركزية،
- 55 مطلباً تتعلق بمعلومات تنتجها أو تحصل عليها الأقاليم.

ونشير أن معالجة بعض المطالب تتطلب التوجه إلى أكثر من وحدة (إدارة مركزية أو إقليم) للحصول على المعلومة المطلوبة.

2. العدد الجملي للمطالب المعنية بالوحدات المركزية بالشركة

يُلاحظ من خلال المعطيات المتعلقة بعدد مطالب النفاذ التي تعلق بمعلومات تتحصل عليها أو تنتجها الإدارات المركزية، أنّ العدد الجملي للإحالات التي قامت بها الخلية بلغ 54 مطلبًا موزعة على مختلف الإدارات كما يلي:

العدد الجملي للمطالب	الإدارة
15	الإدارة المركزية لتوزيع الكهرباء والغاز
7	الإدارة المركزية لإنتاج الكهرباء
5	الإدارة المركزية للموارد البشرية
4	إدارة السلامة والبيئة
4	الإدارة المركزية للمالية والمحاسبة
4	الإدارة المركزية للاستراتيجية والتخطيط
2	الإدارة التجارية / موقع الواب
2	الإدارة المركزية لشبكة نقل الكهرباء
2	إدارة الشؤون العامة
2	الإدارة المركزية للتجهيز
2	إدارة الحوكمة
2	الإدارة المركزية لإنتاج ونقل الغاز
1	إدارة الشؤون القانونية
1	الإدارة العامة
1	تعاونية الكهرباء والغاز
54	العدد الجملي

وقد سجّلت الإدارة المركزية لتوزيع الكهرباء والغاز النصيب الأوفر من المعلومات التي شكلت موضوع مطلب نفاذ، حيث تمّ التوجه إليها للحصول على معلومات استجابة لـ 15 مطلباً، أي ما يعادل حوالي 27 % من إجمالي المطالب، وهو ما يُبرز الأهمية البالغة لهذا المرفق بحكم طبيعة نشاطه المرتبط مباشرة بخدمات أساسية للحرفاء، على غرار الربط بالكهرباء والغاز، والفوترة، والتدخلات الفنية، فضلاً عن تعامله المباشر والمتواصل مع الحرفاء.

وتأتي الإدارة المركزية لإنتاج الكهرباء في المرتبة الثانية بـ 7 مطالب، أي ما يقارب 14 % من مجموع المطالب، وهو ما يعكس اهتماماً ملحوظاً بمسائل الإنتاج وضمن التزويد بالكهرباء.

أما الإدارة المركزية للموارد البشرية فقد تلقت 5 مطالب، أي حوالي 10 % من إجمالي المطالب الواردة، في حين تلقت كلّ من إدارة السلامة والبيئة والإدارة المركزية للمالية والمحاسبة و الإدارة المركزية للاستراتيجيا والتخطيط 4 مطالب لكل منهما، وهو ما يعكس اهتماماً معتبراً بالجوانب الإدارية والمالية، إلى جانب مسائل السلامة والبيئة.

في المقابل، لم تتجاوز المطالب الواردة على عدد من الإدارات الأخرى، مثل الإدارة المركزية لشبكة نقل الكهرباء 3 مطالب والإدارة المركزية للتجهيز وإدارة الحوكمة وإدارة الشؤون العامة بمطالين لكل منها ، مستويات محدودة نسبياً.

كما سُجّل ورود مطلب واحد فقط لدى كلّ من الإدارة المركزية لإنتاج ونقل الغاز وإدارة الشؤون القانونية والإدارة العامة وتعاونية الكهرباء والغاز، إضافة إلى موقع الواب قد مثل موضوع مطلبين. وبصفة عامة، تُبرز هذه المعطيات أنّ مطالب النفاذ إلى المعلومة تتركز أساساً حول المعلومات ذات الصلة المباشرة بالخدمات المسداة للمواطنين والموارد البشرية، في حين تظلّ المطالب المتعلقة بالجوانب الاستراتيجية أو القانونية محدودة نسبياً.

3. العدد الجملي للمطالب المعنية بالأقاليم حسب الإدارات الجهوية :

بلغ العدد الجملي للمطالب المعنية بالأقاليم لسنة 2025، 55 مطلباً وهي جملة المطالب التي تعلق موضوعها بمعلومات تنتجها أو تتحصل عليها الأقاليم وتتوزع هذه المطالب على الأقاليم التابعة للإدارات الجهوية كما يلي:

الإدارة	عدد المطالب
إدارة التوزيع بتونس	15
إدارة التوزيع بصفاقس	14
إدارة التوزيع بالشمال	6
إدارة التوزيع بالوسط	5
إدارة التوزيع بالجنوب	5
إدارة التوزيع بالجنوب الغربي	6
إدارة التوزيع بالشمال الغربي	4
المجموع	55

ويبرز الجدول التالي توزيع مطالب النفاذ إلى المعلومة المتعلقة بموضوعها بمعلومات تخصّ

الأقاليم:

إدارة التوزيع بتونس	
5	أقليم الكرم
3	أقليم منوبة
2	أقليم تونس المدينة
2	أقليم المروج
2	أقليم الزهراء
1	أقليم اريانة

إدارة التوزيع بالوسط	
1	إقليم القيروان
1	إقليم سوسة الشمالية
1	إقليم مساكن
1	إقليم المهديّة
1	إقليم سوسة المدينة

إدارة التوزيع بصفاقس	
5	إقليم صفاقس الجنوبية
3	إقليم صفاقس المدينة
3	إقليم جنيانة
3	إقليم صفاقس الشمالية

إدارة التوزيع بالجنوب	
1	إقليم جرجيس
1	إقليم بن قردان
1	إقليم مدنين
1	إقليم جربة
1	إقليم قابس الشمالية

إدارة التوزيع بالجنوب الغربي	
3	إقليم تطاوين
3	إقليم توزر

إدارة التوزيع بالشمال	
2	إقليم منزل تميم
1	إدارة التوزيع بالشمال
1	إقليم منزل بورقيبة
1	إقليم منزل بوزلفة
1	إقليم زغوان

إدارة التوزيع بالشمال الغربي	
4	إقليم الكاف
55	المجموع

سجّلت أقاليم إدارة التوزيع بتونس أعلى عدد من المطالب من حيث المعلومات المطلوبة، خاصة إقليم الكرم بـ 5 مطالب، يليه إقليم منوبة بـ 3 مطالب، ثم أقاليم تونس المدينة والمروج والزهراء بمطليين لكل منها، في حين لم يتجاوز عدد المطالب في إقليم أريانة سوى مطلبًا واحدًا.

أما على مستوى إدارة التوزيع بالوسط، فقد توزّعت المطالب بشكل متقارب بين أقاليم القيروان وسوسة الشمالية ومساكن والمهدية وسوسة المدينة، حيث سجّل كل إقليم مطلبًا واحدًا.

وفي إدارة التوزيع بصفاقس، برز إقليم صفاقس الجنوبية كأكثر الأقاليم تلقياً للمطالب بـ 5 مطالب، تليه صفاقس المدينة بـ 3 مطالب كما سجّل إقليم جبنيانة 3 مطالب و إقليم صفاقس الشمالية كذلك قد سجل 3 مطالب، وهو ما يؤكد خصوصية هذه الجهة من حيث الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي.

أما الأقاليم التابعة إلى إدارة التوزيع بالجنوب، فقد تمّ تسجيل 3 مطالب في إقليم تطاوين مقابل مطلب واحد في كل من أقاليم جرجيس وبن قردان ومدنين وجربة وقابس الشمالية.

وفيما يخص إدارة التوزيع بالجنوب الغربي، لوحظ تسجيل 3 مطالب في إقليم توزر.

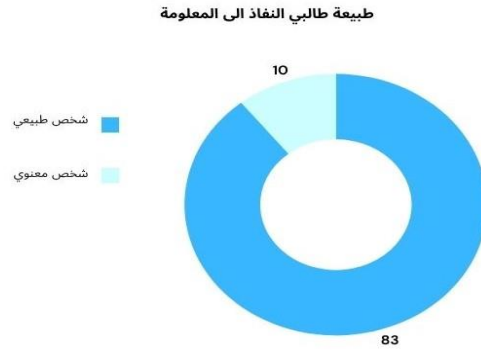
أما على مستوى إدارة التوزيع بالشمال، فقد توزّعت المطالب بين إقليم منزل تميم بـ مطليين، وبقية الأقاليم وهي منزل بورقيبة ومنزل بوزلفة وزغوان بمطلب واحد لكل منها، إضافة إلى مطلب واحد وارد مباشرة على الإدارة الجهوية.

وفي إدارة التوزيع بالشمال الغربي، سجّل إقليم الكاف أعلى عدد من المطالب في هذه الجهة بـ 4 مطالب.

وبصفة عامة، يُبرز هذا التوزيع أنّ مطالب النفاذ إلى المعلومة تتركز أساسًا في الأقاليم ذات الكثافة السكانية العالية والنشاط الخدماتي المكثف، في حين تبقى المطالب محدودة في الأقاليم ذات الطابع الأقل كثافة.

4. طبيعة طالبي النفاذ إلى المعلومة:

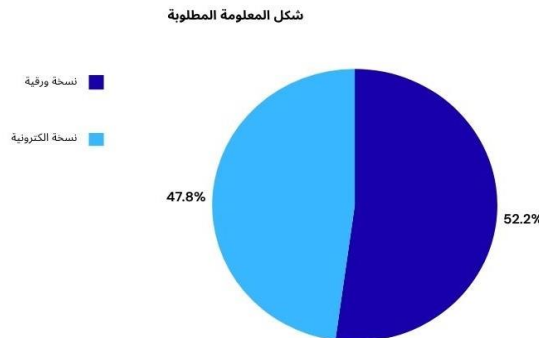
خلال سنة 2025 تلقت خلية النفاذ إلى المعلومة، 83 مطلباً من قبل أشخاص طبيعيين مقابل 10 مطالب نفاذ من قبل أشخاص معنويين حيث يتم تسجيل تراجع تدريجي مقارنة من سنة إلى أخرى.



ويتمثل الأشخاص الطبيعيون في حرفاء و طلبة وباحثين وأعوان تابعين للشركة أما فيما يخص الأشخاص المعنويين فيتكونون من شركات ذات صلة بقطاع الكهرباء والغاز ومؤسسات تابعة للدولة كبعض البلديات الخ...

5. شكل المعلومة المطلوبة:

خلال سنة 2025، سجلت خلية النفاذ إلى المعلومة بالشركة توازناً ملحوظاً في طرق إتاحة المعلومات، حيث تمت إتاحة 52.2% من المطالب المقبولة في شكل نسخ ورقية، في حين تمت الاستجابة لـ 47.8% منها في شكل نسخ إلكترونية وذلك حسب الرسم التالي:



6. آجال معالجة مطالب النفاذ إلى المعلومة:

حدد القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة المدة الجمالية للرد على المطالب المقدمة بـ 20 يوما بدءا من تاريخ ورود المطلب إلى تاريخ الرد النهائي. يمكن تمديد هذا الأجل بـ 10 أيام إضافية إذا تعلق المطلب بالحصول على أكثر من معلومة.

وخلال سنة 2025، بلغ معدل آجال الرد على مطالب النفاذ إلى المعلومة 20 يومًا، وهو الأجل الذي يضبطه القانون، مقابل 22 يومًا سنة 2024. ويُعدّ هذا تطورًا إيجابيًا طفيفًا في نسق معالجة المطالب، حيث يعكس تحسنًا نسبيًا في أداء خلية النفاذ إلى المعلومة بالشركة.

ونقدم فيما يلي العدد الجملي للمطالب التي تم الرد عليها في الآجال (المبدئية والاستثنائية) وخارج الآجال وكذلك التي لم يتم الرد عليها:

1. العدد الجملي للمطالب التي تم معالجتها في الآجال المبدئية (20 يوما) : 43 مطلبًا وذلك بنسبة 46 % من مجموع المطالب،

2. العدد الجملي للمطالب التي استوجبت معالجتها المرور إلى الأجل الاستثنائي (30 يوما): 13 مطلبًا أي بنسبة 14 % من مجموع المطالب،

وبذلك يكون العدد الجملي للمطالب التي تمت معالجتها في الآجال القانونية : 56 مطلبًا بنسبة 60.21 % من مجموع المطالب ،

3. العدد الجملي للمطالب التي تم معالجتها خارج الآجال القانونية: 13 مطلبًا بنسبة 14 % من مجموع المطالب.

فيما يبقى عدد 19 مطلبًا أي ما يقارب 21 % من مجموع المطالب لم تتوصل خلية النفاذ إلى المعلومة إلى احتساب المدة الجمالية لمعالجتها نظرا لعدم الحصول على المعلومة من الوحدة المعنية او لعدم الحصول على المعلومة كاملة بالإضافة إلى عدد 5 مطالب مهجورة قانونيا (5 %) لعدم استكمال طالبي النفاذ للإجراءات.

وفيما يلي رسم بياني حول المدد الجمالية للردّ على مطالب النفاذ إلى المعلومة :

المدة الجمالية للردّ على مطالب النفاذ إلى المعلومة



7- مآلات مطالب النفاذ إلى المعلومة:

توجد 5 مآلات محتملة لمطلب النفاذ إلى المعلومة :

1. الرد النهائي على المطلب بإتاحة المعلومة (المطالب المقبولة)،
2. الرد النهائي على المطلب برفض إتاحة المعلومة (المطالب المرفوضة)،
3. الرد على المطلب بعدم الاختصاص،
4. عدم صياغة رد نهائي لعدم إستكمال طالب المعلومة للإجراءات الشكلية (المطالب المهجورة قانونيا)،
5. عدم صياغة رد نهائي لعدم إستكمال توفير المعلومة سواء من الخلية أو من الوحدات المعنية (مطالب مهجورة داخليا)،

وخلال سنة 2025 توزعت المآلات كما يلي:

المجموع	عدم اختصاص	المطالب المهجورة قانونيا	المطالب المهجورة داخليا لعدم توفير المعلومة من الوحدات المعنية	عدد الردود على مطالب النفاذ إلى المعلومة		السنة
				المطالب المرفوضة (استثناءات قانونية)	المطالب المقبولة	
93	1	5	19	5	63	2025

يستخلص من مآلات مطالب النفاذ إلى المعلومة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال سنة 2025 ما يلي:

1. الرد الصريح بإتاحة المعلومة: 63 مطلبًا حوالي (68 %) من مجموع المطالب حيث يعكس توجّه إيجابي نحو تعزيز الشفافية. وقد تمّت الاستجابة بالإتاحة الكلية أو الجزئية على هذه المطالب،

2. الرد الصريح برفض إتاحة المعلومة (لاستثناءات قانونية) 5 مطالب بنسبة 5.4 % من مجموع المطالب ويأتي هذا الرفض لسبب قانوني أو مادي يتعلّق بطبيعة المعطيات المطلوبة أو بضرورة حماية المعطيات الشخصية، طبقًا لأحكام التشريع الجاري به العمل .

وعليه، بلغ عدد الردود الموجهة إلى طالبي النفاذ إلى المعلومة سنة 2025، 68 إجابة أي بنسبة 73.2 % من مجموع المطالب المقدمة.

3. المطالب المهجورة داخليا لعدم توفير الوحدات المعنية للمعلومة أو توفيرها ناقصة، 19 مطلبًا أي حوالي 20.4 % من مجموع المطالب وتشمل هذه النسبة المطالب التي لم تتمكن الخلية خلال معالجتها من الحصول على المعطيات الضرورية للرد من الإدارات المعنية.

4. مطالب مهجورة من طالبي المعلومة 5 مطالب، أي ما يمثل حوالي 5.4 % من مجموع المطالب، وذلك نتيجة عدم استكمال طالبي النفاذ للإجراءات الشكلية المطلوبة، رغم مساعي خلية النفاذ إلى المعلومة لمرافقتهم وتوجيههم لتصحيح مطالبهم، وذلك طبقًا لمقتضيات الفصل 13 من قانون النفاذ إلى المعلومة.

5. عدم اختصاص يمثل نسبة 1 %.

وبصفة عامة، تعكس هذه النتائج حرص الشركة على تحسين آجال الردّ في إطار سعيها المتواصل إلى تكريس مبادئ الشفافية وتعزيز جودة العلاقة مع الحرفاء.